الفصل الثالث
ركائز العالم الإسلامى
بين إعادة التقسيم وحد الكفاية

تمهيد:

لنا أن نتساءل أين يقع العالم الإسلامى مع بداية القرن الخامس عشر الهجرى (القمرى) أو بداية القرن الحادى والعشرين الميلادى (الشمسى).

طبقًا لآخر الإحصائيات (ليس بالتحديد) فإن الأقطار الإسلامية قد تزايدت حتى بلغت حوالى ستة وخمسون دولة إسلامية، وأما بالنسبة للأقليات الإسلامية فى العالم فهى أيضًا تتزايد ولكن بمعدلات أكبر بسبب دخول الناس فى دين الله أفواجًا، وخاصة بعد انهيار إمبراطورية الاتحاد السوفيتى فى شرق آسيا وأحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة والمذابح الشرسة فى البوسنة والهرسك ضد المسلمين الأبرياء من جانب عصابات الصرب الصليبية الوقحة.

فى الماضى القريب كانت هناك دولة الأندلس الإسلامية (أسبانيا والبرتغال حاليًا) التى ظلت خلال ثمانية قرون منارًا وقيما وحضارة لأوروبا بعد ظلمات العصور الوسطى الملوثة بالإقطاع والعبيد.

ثم انقسمت هذه الدولة العظيمة إلى دويلات متناحرة فيما بينها، إلى درجة استعانة بعض هذه الدويلات بالفرنجة ضد بعضها البعض حتى زالت من الوجود.

وكانت هناك أيضًا المملكة الإسلامية فى القارة الهندية التى ظلت ستة قرون حتى جاء الاستعمار الإنجليزى لإنهاء الحكم الإسلامى.

وعلى أثر ذلك تمزقت القارة الهندية إلى دولتين، دولة الإسلام فى الشمال سميت باكستان، ودولة الهندوس فى الجنوب (الهند).

ورغم هذا التقسيم فإن الأقلية الإسلامية فى الهند تعيش فى مناطق شاسعة بالهند، تصلح كل منطقة منها أن تكون دولة إسلامية مستقلة.

هذا علمًا بأن هذه الأقلية الإسلامية فى الهند يزيد عددها عن المائتى مليون نسمة. هذا العدد يفوق عدد الأمة العربية بأسرها.

ومن الأخبار السعيدة أن هذه الأقلية الإسلامية المتواجدة فى الهند لها أثرها العظيم فى نشر الإسلام فى قارات العالم الست بما يفوق أى دولة إسلامية فى العالم.

بالطبع هناك أقليات إسلامية أخرى لها شأن لا يستهان به، مثل الأقليات المتواجدة فى أثيوبيا وتنزانيا وغانا بأفريقيا، والأقليات المتواجدة فى إنجلترا وفرنسا وقبرص بأروبا، وأقاليم بكاملها فى الصين (تركستان الشرقية) وفى روسيا (تركستان الغربية والشيشان) بآسيا، وكذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية.

والسبب فى انتشار الإسلام يومًا بعد يوم هو أن الفطرة الإنسانية السليمة والحيادية ترفض تمامًا الشيوعية الإلحادية والانحلالية الرأسمالية.

والفرصة مواتية تمامًا لنجاح الدعوة إلى الإسلام فى شتى أرجاء المعمورة من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها.

ولكن كما قال الشيخ محمد الغزالى رحمه الله فإن القضية الكبرى للإسلام العظيم قد أسندت إلى محام فاشل، وهم المسلمون أنفسهم الذين باعوا دينهم وانساقوا وراء مطامع دنيوية وشهوات شيطانية ومظالم قهرية، فصاروا غثاءً متخلفين.

وقديمًا قال الإمام أحمد بن تيمية: «إن الله ينصر الأمة الكافرة بعدلها على الأمة المؤمنة بظلمها».

يشمل هذا الفصل المباحث التالية:

المحبث الأول: إعادة التقسيم بين الأقطار الإسلامية والمناطق الحدودية.

المبحث الثانى: حد الكفاية بين الموارد البشرية العاطلة والثروات والأملاك الضائعة.

المبحث الأول
إعادة التقسيم
بين الأقطار الإسلامية والمناطق الحدودية

تمهيد:

فى آخر الإحصائيات جاء أن مجموع سكان العالم حوالى ستة مليارات نسمة، منهم حوالى المليار وربع المليار من المسلمين . . أى حوالى خمس سكان العالم من المسلمين فى ظاهر الأمر.

هذا علمًا بأن المسلمين فى عصور الحضارة الإسلامية الزاهدة كانوا يمثلون أربعة أخماس السكان.

وهذا دليل على تقصير المسلمين فى أمور الدعوة التى هى من أهم أمورها الأساسية:

وهناك إحصائيات خطيرة بأن المسلمين الملتزمين بدينهم يمثلون حوالى ١٠٪ من مجموع المسلمين.

وأن ١٠٪ فقط من مجموع الملتزمين بدينهم بإقامة أركان الإسلام الخمس يقومون بالدعوة الإسلامية الخالصة والتضحية فى سبيل ذلك بالمال والنفس (بذل الجهد).

يشمل هذا المبحث الأقسام التالية:

القسم الأول: الوحدة الكونفدرالية بين الأقطار المتجاورة.

القسم الثانى: إعادة التقسيم بين الأقالبم والمحافظات (مصر كمثال يحتذى به).

القسم الثالث: إعادة توطين الأقليات فى دوائر البيئة الإسلامية.

القسم الأول

الوحدة الكونفدرالية بين الأقطار المتجاورة

من خلال ست وخمسون دولة إسلامية منتشرة فى قارات أفريقيا وآسيا وأوربا نجد أن أكبر هذه الدول من حيث البنية التحتية وعدد السكان:

مصر وإيران وتركيا وأندونيسيا والباكستان ونيجيريا.

وأكبرها من حيث المساحة: (معظمها صحراوية وجميعها دول عربية) المملكة العربية السعودية والسودان وليبيا والجزائر.

ومن أصغرها: الكويت والبحرين وقطر وجيبوتى وكوسوفو والبوسنة والهرسك.

وبنظرة تاريخية دقيقة نجد أن بعض هذه التقسيمات (بين الدول الإسلامية) كانت من صنع الاستعمار القديم بهدف تمزيق الأمة الإسلامية، وخلق التناحر بين بعضها البعض.

وأصبح من الصعب إعادة توحيد بعض هذه الدول - ليس بسبب الاستعمار الذى تولى بغير رجعة، ولكن بسبب ديكتاتوريات الحكم الرافضة للوحدة الحقيقية.

فمثلاً كانت هناك دولة الشام التى تشمل الآن كلاً من سوريا ولبنان وفلسطين المحتلة والأردن.

وجاء وعد بلفور الصليبى لوضع الإسفين الصهيونى فى قلب الأمة العربية.

وكذلك الأمر فى وادى النيل الذى كان يضم مصر والسودان فى عهد الملكية قبل ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢.

ولو ظلت هذه الوحدة قائمة (وحدة مصر والسودان) ما نشأت المشكلات الضخمة فى جنوب السودان ودارفور.

وكخطوات تمهيدية لإعادة وحدة الأمة الإسلامية أرى على سبيل المثال وليس الحصر تكوين اتحاد كونفدرالى بين مجموعات من الدول المتجاورة والمتجانسة.

أذكر منها:

أولاً: إعادة وحدة مصر والسودان (توجد محاولات سابقة) وعلى أثر تطبيق هذه الوحدة يتم تهجير ملايين المصريين لتعمير المنطقة الاستوائية (جنوب السودان).

خاصة وأن الاستعمار الجديد (الممثل فى الولايات المتحدة وإسرائيل) يحاول جعل جنوب السودان دولة صليبية أشد خطراً على الأمة الإسلامية من إسرائيل.

ثانيًا: إعادة وحدة المغرب العربى (توجد محاولات سابقة) وهى تضم خمس دول (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) هذه الدول لها موقعها الاستراتيجى، حيث تمثل مع مصر الشاطئ الجنوبى للبحر الأبيض المتوسط المواجه لقارة أوروبا بأسرها.

وبالتالى فهى الدرع الواقعى من أخطار الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة وإسرائيل.

ومن خلال هذا الموقع الاستراتيجى يمكن لدول المغرب العربى بما فى ذلك مصر أن تمارس عمليات الاستيراد والتصدير على أوسع نطاق.

ثالثًا: ضم قطر والبحرين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة (توجد محاولات سابقة بين الشيخ زايد آل نهيان ورفقاؤه رؤساء الإمارات التسع، أبو ظبى، دبى، الشارقة، عجمان، أم القوين، رأس الخيمة، الفجيرة، قطر، البحرين).

وقد نجح الشيخ زايد آل نهيان ورفقاؤه فى جعل دولة الإمارات من أكثر الدول العربية تقدمًا ورقيّاً وحضارة.

رابعًا: وحدة كونفدرالية بين سوريا ولبنان (توجد محاولات سابقة) هذه الوحدة لها أهميتها القصوى لمواجهة الاستعمار الجديد المتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ولإنهاء الفتن والمنازعات داخل لبنان التى أهلكت الحرث والنسل، ولبتر الصراعات القبلية بين المسلمين والنصارى، وبين السنة والشيعة، وبين الدروز والقومية العربية.

وبنظرة حيادية بعيدة عن كل هذه الصراعات فإن حزب الله المتمركز فى جنوب لبنان قد استطاع بكل شجاعة وبسالة دحر العدو الإسرائيلى وتعريته من أوهام القوة التى لا تقهر، حيث صارت كل مدن إسرائيل أهداف صائبة لصواريخ حزب الله.

وما كان ذلك ليحدث لولا التعاون الاستراتيجى بين حزب الله وكل من سوريا وإيران فى نصرة الإسلام وكبح جماح المعتدين.

خامسًا: وحدة كونفيدرالية بين الكويت والعراق (توجد محاولات سابقة).

ربما يكون هناك بعض الحرج أو الحساسية لما فعله صدام حسين فى غزو الكويت عام ١٩٩١م.

لكن هذا الأمر كان غرورًا طائشًا من شخصية عابثة لم تحترم أدنى الضوابط الأخلاقية.

وما كان ذلك ليحدث لولا الضوء الأخضر من سفيرة الولايات المتحدة آنذاك التى ألمحت بأن غزو الكويت أمور داخلية لا شأن لها فيها.

لكن لا يخفى علينا أمرين:

أ- أن صدام حسين الذى ذبحه الأمريكان مثل الخراف صباح يوم عيد الأضحى المبارك من أعظم عملاء الولايات المتحدة على الإطلاق، حيث أمرته بإعلان حرب السنوات الثمانى العجاف ضد إيران وأعطته كمية من السلاح المدمر بما يفوق ما أعطته لإسرائيل. ولقد لعبت إسرائيل دور الوساطة فى توريد الأسلحة.

ب- أن الولايات المتحدة استغلت هذا الموقف (غزو الكويت) على حين غفلة من الأمة الإسلامية فى احتلال العراق وأفغانستان بعد أحداث ١١ سبتمبر مباشرة تعاونها إسرائيل.

والذى يهمنا فى هذه الوحدة أنه قد حدثت مباحثات بين الرئيس السابق للعراق، عبد السلام عارف وأمير الكويت الشيخ مبارك كان هدفها تقوية دول المنطقة من أى عبث خارجى، وكان من ضمن بنود الاتفاق تمديد نهرى دجلة

والفرات إلى أرض الكويت لتصبح جميعها مروجًا خضراء يأكل منها الإنس والطير والحيوان.

سادسًا: وحدة كونفدرالية بين الأردن وفلسطين المحتلة (توجد محاولات سابقة) هذه الوحدة بمشيئة الله سيكون لها آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى، وخاصة إذا علمنا أن كلا الشعبين الفلسطينى والأردنى يكادا أن يكونا شعبًا واحدًا فى الماضى والحاضر والمستقبل.

والأردن تعد هى الظهير الأوسع حدودًا مع فلسطين ضد الأطماع الصهيونية.

هذا بالإضافة إلى الظهير الأقوى فى الشمال (وحدة سوريا ولبنان).

رؤية إسلامية نحو حل مشكلة فلسطين مع اليهود بالطرق السلمية:

هى فى تصورى قبول قرار الأمم المتحدة بالتقسيم عام ١٩٤٧ على مضض مع شرط الوحدة الوطنية التى أقامها الرسول ﷺ مع قبائل اليهود فى المدينة.

فإن أوفوا بالعهود فهم أهل نصرة مع المسلمين ضد أى عدوان خارجى.

وإن نقضوا العهود فهم أهل حرب لا بقاء لهم فى ديار الإسلام.

وليبق أهل الذمة المسالمين: لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين.

سابعًا: إعادة ترسيم الحدود بين دول الخليج العربى:

غادر الاستعمار القديم أرض الجزيرة العربية بغير رجعة، وترك بصماته السيئة بين دول المنطقة. . فصارت هناك خلافات حدودية بين المملكة العربية السعودية وكل دول المنطقة شاملاً اليمن وبين كل من عمان والإمارات العربية، وكل من قطر والبحرين.

واستطاع مجلس التعاون الخليجى امتصاص الكثير من هذه الأزمات، ولكن ليس بصورة نهائية فقد تتجدد المنازعات بين الحين والآخر، وهذا يحتاج إلى خبراء من أهل المنطقة لإعادة ترسيم الحدود بما يتوافق مع شريعة الإسلام، وليس بما ارتضاه المستعمرون.

فمـثلاً فى دولة الإمارات لا تستطيع السـفر من مدينة دبى إلى مـدينة العين إلا عن طريق شارع أو حى عمانى قريب من مدينة العين.

ومدينة دبا الواقعة فى إمارة الفجيرة، نجد أنه قد تم اقتسامها بين عمان وكل من إماراتى الفجيـرة والشارقة. فنشأت فى هذه المدينة الصغيرة مـشكلة شرعية كل عام فى اسـتطلاع هلال رمضان وهلال عـيد الفطر المبـارك... فنجد أبناء العموم فـى خلاف: هـذا يصـوم وذاك لا يـصـــوم، هـذا يحـتفل بالعيد وذاك لا يحتفل بالعيد.

هذه نماذج من الدول العربية يمكن أن يحتـذى بها، ولكن لم يتسع لنا المجال إلى التطرق لباقى الأقطار الإسلامية المليئة بمثل هذه الـنماذج لأسباب كثيرة منها عدم اسـتطاعتى الحـصول على مـراجع فى المكتبـة الإسلامـية للحصـول على معلومات فى هذا المضمار.

القسم الثانى: إعادة التقسيم بين الأقاليم والمحافظات

(مصر كمثال يحتذى به)

مثل ما تحدثنا عن الأقطار الإسلاميـة مع ضرورة وحدة الأمة على نهج إسلامى بعد أن تمـزقت إربًا عن طريق القوى الاسـتعـمارية، وقلنا إن البـداية هو اختـيار الوحدة الكونفدرالية بين دولتين أو أكثر متجاورة أو متجانسة، مع اختيار نماذج من العالم العربى.

فإن هناك أقـاليم أو مناطق أو محـافظات فى داخل الدولة الواحدة تحـتاج إلى شىء ما من إعادة التقـسيم بهدف الارتقاء إلى الاستخدام الأمـثل للطاقات البشرية والموارد المتاحة.

ويمكن اختيار مصر كنموذج يحتذى به لبقية دول العالم الإسلامى.

يوجد فى التقـسيم الحالى لمصر تسعة وعـشرون محافظة بعد أن أضيـفت إليها محافظة الأقصر كمدينة مستقلة التى كـانت ضمن محافظة قنا سابقًا نظرًا لأهميتها فى مجال السياحة الفرعونية.

ومنذ فترة وجيزة صدر قرار جمهورى بإنشاء محافظتين جديدتين هما:

١- محافظة حلوان التى كانت جزءًا من محافظة القاهرة وتضم المناطق التالية:

١٥ مايو- الشروق- بدر- القاهرة الجديدة- الهايكستيب إلى قسم المعادى.

٢- محافظة ٦ أكتوبر التى كانت جزءًا من محافظة الجيزة وحدودها المناطق التالية.

الحد الشمالى: الحدود الإدارية لمركز أوسيم وإمبابة ومدينة السادات.

الحد الجنوبى: حدود محافظة الفيوم.

الحد الشرقى: الحدود الإدارية لمحافظة الجيزة ونهر النيل.

الحد الغربى: الحدود الإدارية لمحافظة البحيرة ومطروح.

ومع هذه التعديلات الأخيرة صار عدد محافظات مصر تسع وعشرون محافظة (تاريخ صدور القرار فى أبريل ٢٠٠٨).

ويبدو أن التقسيم الجديد كان بهدف معالجة الكثافة السكانية العالية فى هاتين المحافظتين (القاهرة والجيزة).

هذه المحافظات التسع والعشرون تختلف كل منها عن الأخرى من حيث المساحة الكلية والمساحة المأهولة والمساحة المنزرعة، وكذلك من حيث السكان وقوة العمل.

يمكن تقسيم هذه المحافظات إلى أربع مجموعات أو تقسيمات متجانسة كما يلى:

أولاً: مجموعة المحافظات الحضرية وتشمل ثمانى محافظات هى:

١- القاهرة. ٢- الجيزة. ٣- حلوان. ٤- ٦ أكتوبر. ٥- الإسكندرية. ٦- بورسعيد. ٧- الإسماعيلية. ٨- السويس.

ثانيًا: مجموعة محافظات الوجه البحرى وتشمل ثمانى محافظات هى:

١- الشرقية. ٢- الدقهلية. ٣- البحيرة. ٤- الغربية. ٥- القلوبية. ٦- المنوفية. ٧- كفر الشيخ. ٨- دمياط.

ثالثًا: مجموعة محافظات الوجه القبلى وتشمل ثمانى محافظات هى:

١- الفيوم. ٢- بنـى سويف. ٣- المنيا. ٤- أسيوط. ٥- قـنا. ٦- الأقصر. ٧- سوهاج. ٨- أسوان.

رابعًا: مجموعة المحافظات الحدودية وتشمل خمس محافظات هى:

١- شمال سيناء. ٢- جنوب سيناء. ٣- البـحر الأحمر. ٤- مرسى مطروح. ٥- الوادى الجديد.

ويمكن إيضاح بعض المؤشـرات الهامة من الجدول التالى والمسـتنبطة من كتاب وصف مصر بالمعـلومات (الإصدار الثانى، مارس ٢٠٠٢). مع بعـض التعديلات للمجموعات الأربعة للمحافظات.

جدول تقريبى بعدد سكان مصر والمساحة الكلية

موزعًا على المجموعات الأربعة للمحافظات

م	المحافظات	عدد السكان		المساحة الكلية		الكثافة السكانية على الكيلو متر	الأرض المنزرعة بالألف فدان
		بالألف	٪	بالكليو متر	٪		
١	مجموعة المحافظات الحضرية	١٧,٨٠٠	٢٧,٦	٣٣٩٠٠	٣,٤	٥٢٠	,٦٦٠
٢	مجموعة محافظات الوجه البحرى	٢٨,٢٠٠	٤٢	٢٨٨٠٠	٢,٩	٩٦٥	٣,٦٣٠
٣	مجموعة محافظات الوجه القبلى	١٨,٧٠٠	٢٩	١٦٢٢٠٠	١٦,٢	١١٨	٢,٢١٠
٤	مجموعة المحافظات الحدودية	,٩٠٠	١,٤	٧٧٥١٠٠	٧٧,٥	١	.٤٠٠
	الإجمالى	٦٥,٦٠٠	١٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠	٦٥	٦,٩٠٠

أهم المؤشرات فى مجال هذا البحث:

من خلال هذه الإحصائية:

١- عدد سكان مصر حوالى ٦٥,٦ مليون نسمة على مساحة مليون كيلو متر، ومتوسط الكثافـة السكانية ٦٥ شخصًا على كل كيلو متر مـربع، ومساحة الأرض المنزرعة حوالى ٦,٩ مليون فدان.

٢- بالنسبة لمجموعة محافظات الوجه البحرى نجدها هى الأكثر سكانًا (٢٨ مليون نسمة بنسبة ٤٢٪ من مجموع السكان). كما أنها هى الأكثر كثافة سكانية (٩٦٥ شخصًا على كل كيلو متر مربع).

ومساحة الأرض المنزرعة فى هذه المحافظات تزيد عن نصف الأراضى المنزرعة فى مصر (حوالى ٥٣٪). ذلك رغم أن مساحة هذه المجموعة لا تتجاوز ٢,٩٪ من مساحة مصر (حوالى ٢٩ ألف كيلو متر مربع).

٣- وعلى العكس من ذلك تمامًا نجد أن مجموعة المحافظات الحدودية هى الأقل سكانًا (٩٠٠ ألف نسمة فقط بنسبة ١,٤٪ من مجموع السكان).

هذا رغم أن مساحة تلك المجموعة تتجاوز ٧٧,٥٪ من مجموع مساحة مصر أى ما يزيد عن الثلاثة أرباع من مساحة مصر .

كما نجد أن المساحة المنزرعة هى الأقل على مستوى باقى المجموعات (حوالى ٤٠٠ ألف فدان فقط). والكثافة السكانية هى شخص واحد على كل كيلو مترمربع.

من خلال تلك الإحصائيات التقريبية نجد أن موضوع البحث يقتصر فقط فى معالجة تلك المتناقضات الشاسعة بين مجموعة المحافظات الحدودية وبعض محافظات الوجه البحرى.

أما بالنسبة لمجموعتى المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه القبلى فلا يوجد لديهما أية مشكلات من حيث المساحة والظهير الصحراوى المتواجد فيهما.

بل إن المحافظات الحضرية لديها متسع من الامتداد نحو محافظتى سيناء الشمالية والجنوبية (محافظات القناة: السويس، الإسماعيلية، بورسعيد وبالنسبة للإسكندرية الامتداد على الساحل الشمالى).

وأما بالنسبة لمحافظات القاهرة وحلوان والجيزة و٦ أكتوبر فلديها متسع للامتداد نحو الصحراء الغربية.

وأما بالنسبة لمحافظات الوجه القبلى فلديها متسع للامتداد نحو الصحراء الشرقية وبعض أجزاء من الصحراء الغربية.

ويستثنى من تلك المحافظات أسوان التى تبلغ مساحتها وحدها حوالى ٦٥ ألف كيلو متر مربع.

بالنسبة لمحافظات الوجه البحرى فإنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: التى يمكن أن تمتد توسعاتها فى الصحارى أو المناطق المجاورة أو الغير مأهولة بالسكان نسبيّاً.

مثال ذلك:

١- محافظة الشرقية التى يمكن أن تمتد إلى مداخل محافظة سيناء الشمالية.

٢- محافظة البحيرة الممتدة نحو وادى النطرون.

٣- محافظة القليوبية التى يمكن أن تمتد إلى الصحراء الشرقية عند منطقة الخانكة وأبى زعبل.

٤- محافظة المنوفية الممتدة الآن إلى مدينة السادات والصحراء المجاورة ومركز بدر (مديرية التحرير سابقًا).

٥- محافظة كفر الشيخ التى تمتد إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى ملتقى الطريق الدولى.

بالنسبة لهذه المحافظات نرى إعادة ترسيم حدودها على غرار ما حدث فى محافظتى القاهرة والجيزة.

المجموعة الثانية: وهى المحافظات التى اكتظت مساحاتها بالعمران ولا يوجد لها أى منفذ لتوسعاتها المستقبيلة، وأصبحت طاردة لسكانها المتزايدين.

هذه المحافظات تشمل: الغربية والدقهلية ودمياط.

وأرى أن تمنح هذه المحافظات مساحات من الصحراء الغربية وجنوب أسوان لا تقل عن ثلاثة أضعاف مساحاتها الحالية، بحيث تستوعب كل توسعاتها المستقبلية بأسلوب حضارى مع ترشيد الإنفاق ومتوازن مع البيئة الصحراوية.

وأرى تحديد هذه المواقع فى أماكن يرجى منها الازدهار والتقدم:

الأولى: على ضفاف بحيرة السد العالى حتى وادى حلفا شمال السودان.

الثانية: واحة سيوة وما يجاورها من أماكن يمكن استثمارها. تكون منطلقًا لتعمير وسط الصحراء الغربية.

الثالثة: منطقة القطارة القريبة من البحر الأبيض المتوسط، وتوجد دراسات واسعة النطاق حول استثمار هذه المنطقة لزراعتها وتوليد الكهرباء وإنشاء بحيرة من مياه البحر الأبيض.

لكنى أرى أن تمتلئ هذه البحيرة بمياه النيل عن طريق مشروع توشكى حتى تكون صالحة للرى وتقام المدن والمشروعات على شواطئها.

لكن السؤال الهام:

لماذا تكون هذه المناطق تابعة للمحافظات الثلاث بحسب اختيار كل محافظة للمنطقة التى تروق لها أو حسب الاتفاق؟

والإجابة على ذلك: لأمرين هامين:

الأمر الأول:

أن هذه المناطق تحتاج إلى استثمارات هائلة لا تقوى عليها الميزانيات الحالية من أجل إنشاء البنية التحتية (طرق، كهرباء، مياه، مدن، قرى... إلخ).

ولكن حين تكون تلك المنطقة تمثل التوسعات للمحافظة القائمة، فإن جميع القوى الاستثمارية على مستوى الحكومات والشركات والأفراد سوف تساهم بكل ما تملك فى إحيائها للانطلاق نحو رحاب واسعة.

الأمر الثانى:

حتى لا يشعر المهاجر من بلده أو محافظته بالوحدة أو العزلة أو البعد عن ذويه. فإن كل محافظة من هذه المحافظات (الدقهلية، الغربية، دمياط) سوف تخطط المنطقة الجديدة التى تم اختيارها بنفس المدن والقرى، بحيث يكون جميع

المهاجرين مع ذويهم من القرية أو المدينة إلى نفس القرية الجديدة أو المدينة الجديدة وبنفس المسمى. فلا يشعر بأى مضايقات.

هذه مجرد نماذج من مصر يمكن تطبيقها فى العالم الإسلامى بأسره، وخاصة إذا علمنا بأن هناك دول كبرى مثل السودان توجد فيها مناطق شاسعة وقد هجرها أهلها وفيها ملايين الأفدنة الصالحة للزراعة.

ودولة أخرى مثل بنجلاديش فيها الكم الهائل من المياه العذبة لكنها تذهب هباءً إلى البحر بسبب فياضانات تهلك الزرع وتدمر البيوت بسبب عدم إقامة السدود والمصارف والطرق ذات الأسوار العالية.

ودولة أخرى مثل أندونيسيا فيها آلاف الجزر الخضراء والغير مأهولة بالسكان مطلقًا. من الممكن لغير المسلمين أن يقطنوها ويقيموا فيها المعابد الهندوسية والكنائس ثم تكون بعد ذلك عوائق لجمع شمل الأمة الإسلامية.

لا أدرى لماذا المسلمون غافلون عن إدارة شئونهم؟

القسم الثالث

إعادة توطين الأقليات فى دوائر البيئة الإسلامية

الأقليات الإسلامية كما ذكرنا منتشرة فى كافة بقاع العالم ويقدر عددهم بالملايين فى معظم بلاد العالم.. لكنهم فى شتات ولا يعرف بعضهم البعض، وليست عندهم قوة انتماء للإسلام بقلوبهم وعقولهم، ولكنهم توارثوا دين الإسلام من الآباء دون سلوكيات تفضى إلى حقيقة الإسلام.

بل إن بعضهم يعيش داخل الأجواء اللادينية الفاسدة، فنجدهم يمارسون النمط الأوربى كما رأينا فى مسلمى البوسنة والهرسك، أو النمط الهندوسى كما نرى فى الهند حيث يتزوج المسلمون والهندوس من بعضهم البعض فى المناطق النائية.

وقد رأيت بنفسى فى دولة الإمارات رجلا هندوسيّاً متزوجًا من امرأة مسلمة، وقد بذلت محاولات للتفريق بينهما.. لكنها كانت محاولات يائسة.

كما نجد أن معظم البعثات الرسمية أو العلمية أو التجارية من الأقطار الإسلامية حين يذهبون إلى بلاد الكفر يمارسون كافة الموبقات إلا قليلاً منهم، مما يسيء إلى الإسلام والمسلمين فى العالم.

هذا فى الوقت الذى رأيت فيه أحد الأمريكان قد أسلم وحسن إسلامه يدعى نور الدين دوركى من لوس إنجلوس، اشترى ألف فدان فى صحراء نيفادا (بالقرب من هوليود) وجعلها مدينة إسلامية. وسأل أحد العلماء: ما هو أهم شيء صنعه رسول الله ﷺ حين هاجر من مكة إلى المدينة؟

قال له: بنى مسجداً بالمدينة من جذوع النخل.

قال: إذن نبنى مسجداً كبيراً لا يكلفنا كثيراً.

فأشار إليه أحد الرفقاء (مصرى فى الغالب) بأنه يوجد فى مصر أستاذ معمارى فى كلية الهندسة، جامعة القاهرة يدعى حسن فتحى، له نظرية فى البناء بالجمالون من الطوب اللبن. فاستدعاه على الفور وبصحبته عمال من صعيد مصر وصار هذا المسجد أحد المعالم السياحية فى لوس أنجلوس بالولايات المتحدة الأمريكية.

ثم قال بعد ذلك: وما صنع الرسول ﷺ بعد ذلك؟

قالوا: أنشأ سوق المسلمين.. بعيداً عن سوق اليهود، قال: نبدأ على الفور بسوق المسلمين (سوق تجارى مثل المول)، واشترى ملابس للرجال والنساء والأطفال من الموديلات القديمة حيث ينخفض السعر إلى أقل من الخمس.

وهكذا حتى بنى مساكن المسلمين، وتكونت البيئة الإسلامية فى تلك المنطقة، كان ذلك منذ حوالى ربع قرن، ولا أدرى ما هو الحال الآن.

من أجل ذلك ندعوا الأقليات الإسلامية فى شتى بقاع العالم إلى التجمع فى أماكن متقاربة فى المدن أو فى المناطق المختلفة من أجل تكوين البيئة الإسلامية، حيث تتواجد المراكز الإسلامية، والمدارس والمعاهد الإسلامية، والانضمام للجمعيات الخيرية لتكوين الجماعة أو الجماعات الإسلامية كى يتعانوا بالبر والتقوى

أو ما يسمى بلغة العصر (اللوبى) فالمؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا ويد الله مع الجماعة، ومن خرج عن الجماعة فقد خرج عن ربقة الإسلام.

هذه الأقليات الإسلامية يمكن تدعيمها عن طريق السفارات الإسلامية والبعثات الأزهرية وجماعات التبليغ والدعوة، وتكون لهم حياتهم الخاصة التى تتوافق وتعاليم الإسلام بعيدًا عن عادات وتقاليد غير المسلمين من اليهود والنصارى مصداقًا لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ**﴾ [المائدة: ٥١].

وأرى أن يتم التعامل مع هذه الأقليات الإسلامية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فهؤلاء لهم حق الأولوية فى المعاملات، وهم الوكلاء عنا فى التعامل مع غير المسلمين.

بل وأرى أن يكون منهم ممثلين فى المجالس التخصصية ومجالس الشورى فى بلاد المسلمين.

*****

obeikan.com

المبحث الثانى

حـد الكفاية بين الموارد البشرية العاطلة والثروات والأملاك الضائعة

تمهيد:

وعد الله من عمل صالحًا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن بالحياة الطيبة ومن أعرض عن ذكره فإن له معيشة ضنكا.

يدور هذا المبحث حول معطيات أو مبادئ أهمها:

أن الإنسان (المسلم) خلق لطلب العلم من سن السابعة حتى يلقى ربه، والعمل الذى يقوم به إن لم يقترن بالعلم والإيمان فلا قيمة له.

٢- أن عمل المرأة يختلف عن عمل الرجل مع احترام قدسية العمل لكليهما دون تحقير ذلك تحت مظلة إتقان العمل وترشيد الإنفاق وعدالة التوزيع.

٣- تجميع الأسر فى أماكن العمل القريبة من سكناهم مع شرط الصلاح والكفاءة والتدريب المكثف داخل وخارج أماكن العمل.

٤- وضع حدود لمستويات المعيشة تحت ضوابط الضرورات والحاجيات والتحسينات، دون شح أو بخل هبوطًا، ودون إسراف أو تبذير صعودًا.

٥- تشغيل كافة القوى العاملة فى الأعمال النافعة والانتفاع بالثروات الضائعة فى الصحارى والبحار، وتشجير الطرق والشواطئ بالثمار.

يشمل هذا المبحث الأقسام التالية:

القسم الأول: حد الكفاية بين قضاء الحوائج الشرعية وتوطين الوظائف.

القسم الثانى: حد الكفاية بين البطالة العشوائية والتوظيف الأمثل للكوادر العاملة.

القسم الثالث: حد الكفاية بين تصويب القوانين وتشغيل الطاقات المتاحة واستغلال الثروات والأملاك.

القسم الأول: حد الكفاية بين

قضاء الحوائج الشرعية وتوطين الوظائف

يذكر الدكتور مصطفى كمال وصفى فى إحدى محاضراته بمعهد الدراسات الإسلامية أمام نادى الزمالك عن التكامل الاقتصادى فى أوائل السبعينيات من القرن الماضى، أن العالم بأسره يعيش على سبع ميزانيات هى:

١- ميزانية الشح بمعنى أن يكون الإنسان بخيلاً على نفسه.

٢- ميزانية البخل بمعنى أن يكون الإنسان بخيلاً على غيره.

٣- ميزانية الضرورات وهو الإنفاق على ما لا يمكن الاستغناء عنه.

٤- ميزانية الحاجيات وهو ما يترتب عليه التعب والمشقة فى عدم الحصول عليه.

٥- ميزانية التحسينات ويمثل الإنفاق على أوجه الجمال والزينة التى لا يحرمها الله.

٦- ميزانية الإسراف وهو الإنفاق الزائد فى أوجه الإنفاق الحلال.

٧- ميزانية التبذير وهو الإنفاق فى أبواب الحرام المختلفة.

والإسلام لا يقر إلا ثلاث ميزانيات فقط وهى:

أولاً: ميزانية الضرورات:

مثل الإنفاق على المأكل والملبس والمسكن بغير تقتير ولا إسراف، وأيضًا حق التعليم والعمل والتأمين الصحى وما شابه.

ثانيًا: ميزانية الحاجيات:

مثل تدبير أو صناعة الأشياء التى تعين على توفير الضرورات السابق ذكرها دون مشقة فى تحصيلها.

ثالثًا: ميزانية التحسينات:

فطر الإنسان على حب الحق والخير والجمال، والجمال هنا أمر نسبى فما يقبله شخص أو مجتمع لا يقبل فى غيره، والجمال يمثل كل أنواع الزينة فى كل شىء ما لم يكن محرمًا مصداقًا لقوله تعالى: ﴿**قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِى أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾ [الأعراف: ٣٢].

وقوله تعالى: ﴿**وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لا تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل: ٨].

وقد سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يحب أن يكون ملبسه نظيفًا وحذاؤه حسنًا فقال. ليس هذا من الخيلاء.

هذه الميزانيات التى يقرها الإسلام لها أهداف خمسة أجمع عليها العلماء وهى:

حفظ الدين. حفظ النفس. حفظ النسل. حفظ العقل. حفظ المال.

وما دون ذلك هبوطًا من شح أو بخل فهذا حرام بدليل قوله تعالى: ﴿**وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [الحشر: ٩].

وقوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ (٨) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ (٩) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ (١٠) وَمَا يُغْنِى عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّىٰ**﴾ [الليل: ٨: ١١].

وما دون ذلك صعودًا من سرف أو تبذير فهو حرام أيضًا بدليل قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**﴾ [الفرقان: ٦٧].

وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ**﴾ [الإسراء ٢٧].

وحتى نصل إلى حد التوازن أو الكفاية لجميع أفراد المجتمع فى الأساسيات الغذائية، والكسائية، والسكنية، والصحية، والرياضية، واستغلال الطاقات المتاحة، والثروات الضائعة. فإن ذلك يتطلب ضرورة الاكتفاء الذاتى بكل محافظة أو منطقة، وفى كل قرية أو مدينة. حيث توجد مفارقات أو تناقضات كثيرة بين المحافظات بما لا يسمح بحياة طيبة، وحيث ملايين من العمالة البشرية تنتقل يوميا

بين المحافظات المختلفة. وحيث آلاف الدواوين والمصانع والمؤسسات لا تعمل بكامل طاقتها. وحيث الثروات الضائعة فى كل قرية وكل مدينة. بل وفى كل شارع بما لا يصدقه عاقل ولا يرضاه مؤمن.

إنه يتحتم علينا بعد إعادة التقسيم بين المحافظات أن تخطط كل محافظة فى تشغيل مواردها البشرية؛ لزيادة الطاقات المتاحة، واستثمار ثرواتها الضائعة فى مجال الإحلال والتوسع.

وقد وجدنا أن جميع المحافظات لديها فرص توسيع رقعتها كامتداد للمساحة الحالية عدا ثلاث محافظات (الدقهلية، الغربية، دمياط) واقترحنا بأن تختار كل محافظة من هذه المحافظات الثلاث مساحات أخرى (ثلاث أمثال مساحتها الحالية) فى مناطق.

١- السد العالى جنوب السودان حتى حدود السودان.

٢- واحة سيوة وما يجاورها من أراضى شاسعة صالحة للاستصلاح.

٣- منخفض القطارة حيث يمكن إنشاء بحيرة من المياه العذبة تضارع السد العالى.

بعد ذلك تصدر قرارات عادلة وجازمة من الحكومة المركزية بأن يعمل كل مواطن فى محافظته وبجوار مسكنه.

بالطبع هذه القرارات ستطبق تدريجيّاً على فترات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل دون طفرة واحدة، حتى لا تحدث مشكلات أو عوائق وتكون الأولوية فى التطبيق على الراغبين فى ذلك بشرط الصلاح والكفاءة.

وعلى أصحاب الأعمال فى تلك القرى أو المدن أو المناطق مراعاة ذلك فى نظمهم ولوائحهم دون محسوبية ولا رشاوى.

إن ما نشاهده اليوم من قطارات سريعة بين المحافظات وكذلك الأتوبيسات والميكروباصات وعربات الأجرة.. حتى السيارات الملاكى فى الصباح والمساء بين أحياء المدينة.. هذه جميعها أمور ليس لها ما يبررها على الإطلاق.. ولا نجد فيها سوى ضياع للوقت ومشقة السفر وأعباء وخسائر مادية.

نجد فى القاهرة مثلاً عشرات الألوف من أبناء الشوارع ومن المتسولين يأتون من المحافظات القريبة من أجل كسب سريع من أعمال طفيلية لا قيمة لها.

مثل:

مسح العربات بمنديل أصفر.

أو بيع مناديل كلينكس هى أقرب إلى التسول.

أو توصيل مشتريات إلى المنازل مع رجل أو امرأة.

أو باعة جائلين على الأرصفة أو وسط الشوارع مما يحدث الزحام ويعوق السير، أو متسولون احترفوا هذه المهنة من أوسع أبوابها.

هذا بخلاف مئات الآلاف من الموظفين والعمال وأصحاب الحرف والمهن المختلفة. لا مأوى لهم فى القاهرة، وقد تركوا ديارهم وأموالهم وأزواجهم وأبنائهم وذويهم بحجة البحث عن لقمة العيش.

الذى يلام فى ذلك وبشدة ليس هؤلاء، ولكنهم المسئولون فى كافة المحافظات الذين أهملوا فى أعمالهم وتبلدوا فى شعور اللامبالاة تحت سوط الأنانية وحب السلطة والمظهرية.

لماذا لم نتعلم من القرآن ومن السنة أن كل قرية وكل مدينة وكل منطقة فيها الأغنياء والفقراء، وأن أغنياء القرية أو الحى مسئولون مسئولية مباشرة عن هؤلاء الفقراء، حتى ولو اقتضى الأمر أخذ شطر أموالهم.

أرسل الرسول ﷺ معاذ بن جبل رضى الله عنه إلى اليمن للدعوة إلى الإسلام وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة.

فماذا قال ﷺ عن تطبيق الزكاة؟

قال: خذ من أموال أغنيائهم وردها على فقرائهم.. أرسله هاديًا ولم يرسله جابيًا.

ولأضرب مثلاً بحى المعادى الذى أسكن فيه فأقول:

حى المعادى يعيش فيه الأغنياء والفقراء، ويوجد فى هذا الحى حكومة محلية، وهى فى الحقيقة حكومة تنفيذية مسئولة عن تنفيذ جميع أوامر وتعليمات الحكومة المركزية (فى المحافظات ورئاسة الوزراء).

ويوجد بجانب هذه الحكومة المحلية (رئاسة الحى) أعضاء مجلسى الشعب والشورى، والمجلس المحلى على مستوى المعادى والمحافظة.

هذه الحكومة المحلية فى المعادى من ضمن مسئولياتها العظام جمع الزكاة من أغنياء الحى عن طريق المحصلين (محاسبى أو مأمورى الزكاة) وتوزيعها على مستحقى الزكاة عن طريق الإخصائيين الاجتماعيين. طبقًا لنص الآية رقم ٦٠ من سورة التوبة: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾.

فإذا علمنا أن حى المعادى يفد إليه يومياً عشرات الألوف من المتسولين وأولاد الشوارع والباعة الجائلين، ممن لا مأوى لهم فى المعادى مطلقًا قادمين من المحافظات المختلفة.

فمن الأولى بأموال أغنياء المعادى؟ هل فقراء المعادى أم غيرهم؟

وإذا كان فى حى المعادى عشرات الألوف من الشركات والمكاتب والمحلات والدواوين.

فمن الأولى بالعمل فى حى المعادى؟

هل أبناء المعادى الذين عاشوا مع أسرهم فى سكناهم؟ أم نأتى بموظفين وعمال وأصحاب أعمال حرة من المحافظات المختلفة، ولا يوجد لهم مأوى ولا سكنى فى حى المعادى، وقد تركوا ديارهم وأبناءهم؟

قد يقول قائل إنه مع الحرص على تشغيل أبناء المحافظة أو القرية أو الحى من المدينة بجوار سكناهم، إلا أنه مع نظرية العرض والطلب فى سوق العمل، فإن حركة العمالة المهاجرة والوافدة سوف تستمر إلى حد ما لأسباب قهرية.

والرد على ذلك أننا بصدد علاج مشكلة مزمنة وخطيرة تبلغ ذروتها أكثر من ٩٠٪ من العمالة المهاجرة أو الوافدة.

لكن الأسباب القهرية بعد ذلك فسوف تنخفض نسبتها بمشيئة الله إلى أقل من ١٠٪.

وهذا يعد نجاح منقطع النظير، وهذه النسبة القليلة لن تترك للعشوائية، ولكنها ستنظم بمشيئة الله عن طريق شركات أفراد تحت إشراف الجيش المنتج. وهذا ما سوف نتناوله تفصيلاً فى الصفحات التالية.

القسم الثانى: حد الكفاية بين البطالة العشوائية والتوظيف الأمثل للكوادر العاملة

تمهيد:

مما يؤسف له أن دول العالم الإسلامى تم تصنيفها على أنها من الدول المتخلفة أو النامية ومن بينها مصر.

فيا ترى ما هى ملامح هذا التخلف فى مصر على وجه الخصوص؟

هل لأنها دولة غير حضارية مثل باقى الدول المتقدمة؟

المشاهد غير ذلك، فإن مصر أم الحضارات منذ عصر الفراعنة والفتح الإسلامى فى عهد عمرو بن العاص وانتصار المسلمين على الصليبية العالمية فى عهد صلاح الدين الأيوبى، وانتصار المسلمين على التتار فى عهد قطز المملوكى وشيخ الإسلام العز بن عبد السلام.

هل لقلة عدد السكان؟

طبقا للإحصائيات فإن عدد السكان فى مصر قبل قيام ثورة ٥٢ كان قرابة العشرين مليونًا وبعد عام ٢٠٠٠م زاد إلى قرابة السبعين مليونًا.

والعدد قابل للزيادة بمعدلات أكبر لولا تدخل الدولة لإنقاص تلك المعدلات ظنا منها أن الزيادة السكانية تعوق التنمية، وأن هذه الزيادة من أسباب التخلف وتزايد البطالة.

هل لقلة الموارد وانعدام المهارات أو الابتكارات؟

بالنسبة للموارد فإن آخر الإحصائيات تشير بأن مصر أغنى دول منطقة الشرق الأوسط، لكن المشاهد من ادعاءات الفقر على أرض الواقع يرجع لأسباب أهمها:

١- عدم عدالة التوزيع فى الدخول.

obeikan.com

٢- تسرب رءوس الأموال لاستثمارها خارج البلاد.

٣- انخفاض نسبة تشغيل الطاقات المتاحة فى مواقع الإنتاج.

وأما بالنسبة للمهارات فقد ثبت أن العمالة المصرية فى الخارج من أمهر القوى العاملة لكنها لا تجد منطلقًا فى مصر بسبب العوائق، ولا يحصلون على حقوقهم فأصبحوا كالغرباء فى أوطانهم.

وأما عن الابتكارات: يكفى القول بأنه توجد فى دواليب وزارة البحث العلمى أكثر من ربع مليون براءة اختراع لم يسع أحد نحو إخراجها إلى دنيا الواقع، هذا بالإضافة إلى آلاف رسائل الماجستير والدكتوراه المدفونة تحت التراب.

المشكلة باختصار يمكن حلها عن طريق الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وإذا قام بواجبة على الوجه الأكمل تتحول مصر فى فترة قصيرة من دولة متخلفة إلى دولة متقدمة.

يشمل هذا القسم ما يلى:

أولاً: أنواع البطالة السائدة وأساليب علاجها.

ثانيًا: مقومات التوظيف الأمثل للكوادر العاملة. ومن أهم هذه المقومات:

١- الاعتصام بالدين والخلق مع الكفاءة العلمية والعملية.

٢- توافق نظام الأجور والمرتبات مع عقد الإجارة فى الإسلام.

٣- إتقان العمل وترشيد الإنفاق وعدالة التوزيع.

٤- تصنيف الأعمال بين الرجال والنساء دون الاختلاط بينهما.

٥- تعميم نظام المعاشات والأقدميات (مع شرط العمل والتدريب المكثف).

٦- تطوير الجيش المنتج على مستوى المحليات فى القرى والمدن (شركات أفراد).

٧- إنشاء بنك التكافل الإسلامى لمستحقى الزكاة.

أولاً: أنواع البطالة السائدة وأساليب علاجها

لا تقتصر البطالة على العاطل الذى يبحث عن عمل يتوافق مع مؤهله وخبرته وهذا هو الأصل.

وإنما تنوعت البطالة لتشمل ما يلى:

١- البطالة المقنعة

التى تكتظ بها دواوين الحكومة المركزية والحكومات المحلية والقطاع العام والقطاع الزراعى، ويمكن القضاء على مثل هذا النوع من البطالة عن طريق وضع معايير للعدد الأمثل للعمالة الفعالة فى كل موقع عمل طبقا للتخصصات المطلوبة، ثم توزع العمالة الزائدة فى أماكن العمل التى تحتاج إليها.

ويمكن إيجاد حلول أخرى مثل:

أ- تشجيع الإجازات المفتوحة لمن يرغب فى ممارسة أعمال أخرى فى الداخل أو الخارج لفترة محدودة أو ممدودة.

ب- تيسير السفر للخارج مع حفظ الوظيفة دون تعقيدات إدارية.

جـ- وضع خطة لزيادة الخدمات الحكومية فى الدواوين كأن تكون هناك فترة مسائية لخدمة الجماهير، أو زيادة الطاقة الإنتاجية لشركات القطاع العام مع شرط الجودة وطلب السوق.

٢- البطالة الاختيارية

وخاصة من جانب الأثرياء أو الأغنياء الذين يكتفون بما لديهم من رءوس أموال تدر عليهم فوائد بنكية أو غير ذلك.

هؤلاء الأثرياء رغم أنهم أراحوا المسئولين من مشكلة البطالة إلا أنهم خلقوا مشكلة أخرى وهى مشكلة الحرمان من العمل أو الابتكار أو الإنتاج، فصاروا عالة على المجتمع لأنهم يستهلكون ولا ينتجون.

٣- التسول

الغالبية العظمى من المتسولين ذكورًا وإناثًا قادرون على العمل، إلا أنهم اختاروا هذا الطريق للراحة من عناء العمل، ولأن التسول يدر عليهم دخلا يزيد بكثير عن العمل الشريف.

ويتحتم على المسئولين إصدار قانون لتجريم ظاهرة التسول فى المجتمع لأنها أصبحت منتشرة فى كل مكان، ويمكن حصر هؤلاء المتسولين فهم يجلسون على أبواب المساجد، وعلى الأرصفة فى الطرقات، ويطرقون أبواب البيوت، وبعضهم يرتدى أردأ الثياب، والبعض يضع أمامه على الرصيف علب الكلينكس، والبعض يحمل فى يده فوطة صفراء لمسح السيارات دون أن يطلب منه ذلك.

هذا التسول محرم فى الإسلام والدليل الحديث النبوى:

عن أبى بشر قبيصة بين المخارق رضى الله عنه قال: تحملت حمالة (غرامة من أجل إصلاح ذات البين) فأتيت رسول الله ﷺ أسأل فيها فقال: «**أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ثم قال:**

يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة:

- رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصبها ثم يمسك.

- ورجل أصابته جائحة (آفة] اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش.

- ورجل أصابته فاقة (فقر) فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش.

فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتا (مال بغير حق يسأل عنه يوم القيامة)». . رواه مسلم.

والسحت أيضا هو كل مال يأخذه الموظف من خلال عمله غير ما اتفق عليه (راتب) كالرشوة أو العمولة أو الهدية.

٤- **بطالة ذوى المؤهلات العلمية أو الخبرات العملية** الذين لا يجدون العمل الذى يليق بمكانتهم الاجتماعية

فى الدول المتخلفة أو الناميـة قلما يجد هؤلاء العمل المناسب لهم، هل يا ترى يظلوا بلا عمل سنوات حتى يتحقق لهـم الأمل أم يقبلوا العمل المتاح لهم؟ الشرع والعـقل يؤيد قبـول العمل المتـاح حتى لا يسـألون الناس كمـا جاء فى الحـديث النبوى:

عن ثوبان رضى الله عنه قال: قـال رسول الله ﷺ: «**من يكفل لى أن لا يسـأل الناس شيئا وأتكفل له بالجنة؟ فقلت: أنا فكان لا يسأل أحدا شيئا**».

(رواه أبو داود بإسناد صحيح).

وجدنا البـعض من ذوى المؤهلات العلميـة والخبرات العـملية من يعـمل سائق تاكسى، ومنهم من يعمل مندوب مبيعـات، ومنهم من يعمل فى أرض مستصلحة يملكها، ومنهم من يعمل فى حراسة العمارات والمشروعات (ضابط أمن).

وجدنا البعض منهم يعمل مع والده أو أحـد أقربائه فـى تجـارة أو فـى مصنعـه أو مزرعته، كل هذه توجهات تشير بالخير بدلا من ذل السؤال.

٥- أنواع أخرى من البطالة مثل:

١- بطالة المحالين إلى المعاش الذين مـا زالوا يتمتعون بالقوة البـدنية والرجاحة العقلية.

٢- بطالة رواد المقاهى وأماكن اللهو واللعب المنسـاقون وراء ملذاتهم وشهواتهم فى سهـر الليالى، وتـركوا مقـاصد حـياتهم الفـاضلة التى يرضاها اللـه ورسوله وتكاسلوا بالنوم فى نهارهم.

٣- بطالة القواعد من النساء اللاتى فقدن أزواجهن ولديهن القدرة على العطاء.

أساليب مواجهة البطالة فى الفكر الإسلامى

الزكاة تعد وسيلـة لتحفيز الاستثـمار، ولكى يتحقق النجاح كمـا كان فى عهد الرسول ﷺ وصحـابته الكرام رضوان الله عليـهم لابد وأن يطبق النظام الإسلامى كوحدة متكاملة، فلا يصلح أن نختار جزءًا لتطبيقه ونترك باقى النظام.

إن المدقق فى أصـول الاقتصـاد الإسلامى يكتـشف تواجد منهـاج واضح لمسار العملية الإنمائية وللإسراع بخطاها، حيث يتسم هذا المنهاج بهيمنة المقاصد الشرعية وإضفاء المسـحة الأخلاقيـة على المعاملات، مما يحول دون الضـرر والضرار وأكل أموال الناس بالباطل.

ومن أساليب الإسلام فى مواجهة البطالة:

١- حسن استغلال الموارد وعدم ترك ثروات عاطلة.

٢- أن يكون للدولة دور إيجابى فى تشغيل جميع أفراد القوى العاملة.

٣- تشجيع استصلاح الأراضى.

٤- تدعيم البنيـة التحتيـة بشق الترع، وحفر الآبار، وإقـامة الجسور، وتعـبيد الطرق، وتوفير الكهرباء والمياه والصرف الصحى، وغير ذلك.

٥- التعليم والعلاج للفقراء والأغنياء على حد سواء.

تجربة من الصين يحتذى بها فى مواجهة البطالة

كانت الصين قبل عهد ماوتسى تونج تعـانى من الفقر الشديد والحرمان والبؤس والمجاعات، وكانت العلة فى ذلك الوقت زيادة عدد السكان.

والحقـيقة أن المشكلة لم تكن فى زيادة عـدد السكان، ولكن المشكلة الأساسـية كانت فى الكسل والتراخى الذى أصاب شعبا بأكمله بسبب زراعة الأفيون فى عهد الاحتلال الفرنسى.

وبعد الحرب ضد الاحـتلال التى سميت بحرب الأفيـون بدأ النشاط فى زراعة الأراضى البور واستـصلاح الجبال، وانتهت أزمة البؤس والحـرمان رغم زيادة عدد السكان.

وفى الآونة الأخيـرة انفتحت الصـين على العالم الخارجى بعـد الثورة الثقافـية الكبرى ضد الجمود الشيوعى المكبل بالأغلال.

هنا أذكر حقيقة واحدة فقط تتفق وسياق هذا البحث.

أصبح الشغل الشاغل للحكومات الجديدة هو إيجاد فرص العمل لعشرات الملايين من الشباب الذين لا مجال لهم فى العمل بدواوين الحكومة أو القطاع العام أو الشركات الكبيرة.

فقامت بتدريب هؤلاء الشباب على أعمال حرفية بحسب تخصصاتهم مقابل رسوم زهيدة، وأعطتهم قروضًا بدون فوائد، واشترت لهم الآلات والمعدات بدون ضرائب ولا جمارك، وأعطت لهم الأرض كمنح، واشترطت عليهم الإنتاج طبقًا لمواصفات معيارية، واشترت منهم كل ما ينتجون بأسعار معتدلة عن طريق الشركات التسويقية، وأصبح كل اهتمام الشباب هو الإنتاج فقط دون مشكلات تسويقية ولا عوائق إدارية ولا أزمات مالية، وأصبحت هذه المنتجات من أهم صادرات الصين فى منطقة الشرق الأوسط (الدول العربية والإسلامية).

ونعود إلى المثل الصينى القديم:

«لا تعطنى سمكة، ولكن علمنى كيف اصطاد السمك».

وهناك أمثلة من دول أخرى كانت فى عداد الدول النامية أو المتخلفة، ثم صارت بفضل السياسات الحكيمة للحكومات، واستجابة شعبها للقيم والفضائل الإسلامية من النمور الأسيوية المنافسة للدول المتقدمة مثل ماليزيا.

ثانيًا: مقومات التوظيف الأمثل للكوادر العاملة

ومن أهم هذه المقومات:

١- الاعتصام بالدين والخلق مع الكفاءة العلمية والعملية:

ينبغى علينا أن نعلم حقيقتين:

الحقيقة الأولى: أن النهضة الأوروبية لم تتحقق إلا بفصل الدين عن الدولة، أى السير على النهج العلمانى الذى ما زالت عليه حتى اليوم.

ورغم هذا التقدم الهائل فى كافة الأنشطة إلا أنه تولد عن ذلك سلبيات لا حصر لها منها على سبيل المثال:

أ- قهر الشعوب فى الاستعمار الحديث وإجبارهم على النهج العلمانى.

ب- قيام الحروب العالمية (الأولى والثانية) التى أهلكت البلاد وضيعت العباد.

جـ - انتشار كافة الموبقات فى أنحاء العالم من الزنا والربا والخمور وسفك الدماء ونهب ثروات الشعوب الضعيفة... إلخ.

الحقيقة الثانية: أن تخلف دول العالم الإسلامى المعاصرة كان بسبب ترك المسلمون تعاليم إسلامهم، فقيض الله عليهم شياطين الإنس والجن واتبعوا أهواء الكفار، حتى إذا دخلوا جحر ضب دخلوه.

وقد حذر الرسول ﷺ من انسياق الأمة إلى الهلاك فقال فيما معناه: إن هذه الأمة لن ينصلح حال آخرها إلا بما صلح به أولها.

كما حذر الأمة من منكرات خمس إذا ظهرت ابتليت بمصائب متتالية لم يكن لها وجود من قبل وهى كما جاء فى الحديث النبوى:

«يا معشر المهاجرين خصال خمس إذا ابتليتم بهن ونزلن بكم أعوذ بالله أن تدركوهن».

أ- لم تظهر الفاحشة فى قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الأوجاع التى لم تكن فى أسلافهم.

ب- ولم ينقصوا المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤونة وجور السلطان.

جـ- ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا.

د- ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله إلا سلط الله عليهم عدو من غيرهم فيأخذ بعض ما فى أيديهم.

هـ- وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله إلا جعل بأسهم بينهم.

ورد فى بعض الإحصائيات ما يلى:

أ- أن متوسط عمل موظفى دواوين الحكومة (الوزارات والمحليات) يصل إلى حوالى نصف ساعة يومياً.

فماذا لو تواصل العمل ثمانى ساعات يومياً؟

ب- أن قيمة التكاليف غير المباشرة فى القطاع العام تصل إلى حوالى ٢٠٠٪ (مائتى فى المائة) من قيمة التكاليف المباشرة بسبب المظاهر الكاذبة والكسل والإسراف.

فماذا لو بلغت التكاليف غير المباشرة ١٠٪ فقط (عشرة فى المائة) من قيمة التكاليف المباشرة كمعيار فى الدول المتقدمة؟

جـ- عدم احترام الوقت المرتبط بمواقيت الصلاة.

فماذا لو بدأ عمل المسلم اليومى من صلاة الفجر مع تناول الإفطار، ثم صلاة الظهر وتناول الغذاء ونوم القيلولة حتى صلاة العصر، ثم يمارس أعماله وواجباته، يتخلل ذلك صلاة المغرب وتناول العشاء قبل صلاة العشاء، وبعد صلاة العشاء يكون مع أهله حيث النوم المبكر استعدادا لقيام الليل وصلاة الفجر؟

٢- توافق نظام الأجور والمرتبات مع عقد الإجارة فى الإسلام:

رواتب وأجور الغالبية العظمى من الموظفين والعمال فى العالم الإسلامى متدنية إلى درجة تقل عن مستوى الكفاية.

وقد بذلت جهود كبيرة وصدرت قوانين ولوائح بهدف تحسين مستويات المعيشة، لكنها ما زالت تدور فى دائرة اللامعقول بسبب التخبط فى النظم الوضعية بين الاشتراكية والرأسمالية وبسبب التضخم المستمر سنوياً.

وإذا رجعنا إلى نظام الإجارة فى الإسلام (إجارة الأشخاص) فسوف نجد حلاً سريعًا لمشكلة الأجور والمرتبات يتخلص فى ثلاثة ضوابط هى:

أ- تحديد الأجور والرواتب طبقا للمؤهلات العلمية والخبرات العملية.

ب- مراعاة تغير الأجور والرواتب بحسب الحالة الاجتماعية (أعزب/ متزوج/ متزوج ويعول).

جـ- تغير الأجور والرواتب بتغير الزمان (التضخم) والمكان (مستوى المعيشة).

هذا هو الفيصل خاصة إذا علمنا أن من أسباب البطالة هو أن البعض يفضل التسول أو الكسل أو الرشوة عن العمل بأجور أو رواتب متدنية.

٣- إتقان العمل وترشيد الإنفاق وعدالة التوزيع:

جميع الدول بلا استثناء فيها الكثير من الصناعات والأراضى الزراعية والمشروعات العقارية والخدمية، سواء كانت متقدمة أو متخلفة، لكن الفارق بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة هو فى التخطيط والتنظيم والإدارة، وحتى لا تكون هناك بطالة فإن ذلك يستلزم إتقان العمل مع ترشيد الإنفاق وعدالة التوزيع.

بالنسبة لإتقان العمل:

يقول الله عز وجل: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [النحل: ٩٧].

ويقول الرسول ﷺ: «**إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه**».

على هذا النحو يمكن تطوير الإنتاج من حيث الكم والجودة والتنوع، وهذا يتطلب تدريب العمال على المهارة لمنافسة السلع الأجنبية.

وأما بالنسبة لترشيد الإنفاق:

يقول تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا**﴾ [الفرقان: ٦٧].

وقوام العيش هنا ينحصر فى الضرورات والحاجيات والتحسينات دون الشح أو البخل هبوطا، ودون الإسراف أو التبذير صعودًا.

وأما بالنسبة لعدالة التوزيع:

فقد ثبت إحصائيّاً أن العالم الإسلامى من أغنى دول العالم (الإسلامية والعربية) لكن التفاوت الطبقى كان سببًا فى فقر الأمة الإسلامية، هذا التفاوت يظهر فى ثلاث:

أ- طبقة فقيرة تزداد فقرًا بسبب غياب فريضة الزكاة.

ب- طبقة غنية تزداد غنى بسبب القروض الربوية الممنوحة بدون ضمانات، وبسبب الاستثمارات فى الخارج، وبسبب الامتيازات الممنوحة بدون مقابل.

جـ- طبقة محدودة الدخل تكابد فى حياتها من أجل حياة شريفة وكريمة ولا تحصل على كافة مستحقاتها، معظمهم من الموظفين والعمال وأرباب المعاشات.

٤- تصنيف الأعمال بين الرجال والنساء دون الاختلاط بينهما:

قال الرسول ﷺ: «**ما اجتمع رجل وامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما**» وسئل عليه الصلاة والسلام عن الديوس قال: «الذى يحب أن يجتمع الرجال مع النساء ولا يغار على زوجته» ففى الصلاة مثلاً: الرجال ثم الأطفال ثم النساء. وغير ذلك تكن فتنه فى الأرض وفساد وكبير.

معلوم من الدين بالضرورة أن الرجل يعمل والمرأة تعمل... لكن عمل المرأة مكمل لعمل الرجل وليست منافسة له. فما هو عمل المرأة؟

وطلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة... والعلم هنا هو علم الدين أولا ثم من علوم الحياة على قدر الكفاية... فما هو علم المرأة المطلوب فى الحياة؟

أجمع فقهاء العصر الحديث على أن أعظم أعمال المرأة فى ثلاث:

أ- أن تكون راعية فى بيت زوجها ومسئولة عن تربية أطفالها.

ب- أن تكون مدرسة للبنات وداعية للنساء، مع شرط أداء حقوق الزوج والأبناء.

جـ- أن تكون طبيبة نساء وأطفال فى عملها الخاص أو فى مستشفيات النساء والأطفال.

وبالطبع هناك أعمال أخرى فى دواوين الحكومة والجمعيات الخدمية والأعمال الحرة، ولكن مع شرط عدم الاختلاط.

عشت فترة فى دولة الإمارات حيث كنت أعمل فى بنك دبى الإسلامى، لاحظت أن الحكومات ترعى حقوق المرأة وتعمل على حفظ كرامتها وعزتها... لاحظت تأنيث المرحلة الابتدائية، حيث لا يعمل الرجال مطلقا فى هذه المرحلة، كما لاحظت فى التعليم الجامعى عدم اختلاط الطلاب مع الطالبات، ولاحظت أيضًا

obeikan.com

تواجد الكثير من مستشفيات النساء والولادة... حتى فى الحدائق العامة ثلاثة أيام فى الأسبوع للنساء فقط، وفى الدواوين والبنوك الإسلامية مكان خاص للسيدات.

النساء نصف المجتمع ولهن من الأعمال ما يفوق عددهن، حيث لا بطالة مطلقا فى الوسط النسائى.

فى مصر توجد وظائف للرجال خاصة بالنساء مثل طبيب نساء وولادة. وكوافير للنساء، وترزى للنساء، وعالم أزهرى لوعظ النساء وتحفيظهن القرآن الكريم، ومذيع مع مذيعة غير محجبة فى برامج الإذاعة والتليفزيون وهكذا.

سألت بعض الأطباء المسئولين: لماذا لا يكون هناك طبيبات نساء وولادة بدلاً من الرجال؟

قال: ثبت عمليا أن الرجال أمهر وأقدر على علاج النساء والولادة، وهكذا قالت النساء المترددات على الأطباء.

لكن ذلك ليس تبريرا لما هو كائن، حيث ما يجب أن يكون هو الشرع وما دون ذلك هو تقصير من الجهات المسئولة، ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.. فالمرأة لا ينبغى مطلقا أن تفشل فى صميم اختصاصها.

عن أم سلمة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**أيما امرأة باتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة**» رواه الترمذى.

من أجل هذا العمل الجليل للمرأة مع زوجها وأولادها القصر أرى منحها أجازة مفتوحة بنصف راتب حتى يبلغ أصغر أبنائها سن السابعة برغبتها وإذن زوجها إذا أرادت مع التدريب وحضورها يوما فى الأسبوع حتى تتعايش مع وظيفتها.

وأما عن عدم الاختلاط فى التعليم الجامعى فإن ذلك ميسر بحمد الله دون أعباء أو تكاليف على النحو التالى[1]:

أ- يتم تقسيم طلاب الجامعات إلى مجموعتين أ، ب.

(١) هذا الاقتراح مستمد من فكرة طرحها الدكتور عيسى عبده على الدارسين بمعهد الدراسات الإسلامية بالزمالك مؤداها تقسيم السنة إلى فترتين دراسيتين... كل فترة ستة أشهر فى الجامعات مع تقسيم الطلاب إلى مجموعتين أ، ب، وفى الإجازات يكون التدريب العملى.

ب- المجموعة أ من أول يناير حتى نهاية يونية.

جـ- المجموعة ب من أول يوليو إلى نهاية العام (٣١/ ١٢).

د- فى أجازة المجموعة أ فى النصف الثانى من العام يتم تدريبهم على أعمال مؤقتة بحسب تخصصاتهم فى ميادين العمل المختلفة، وكذلك الأمر بالنسبة للمجموعة ب.

هـ- تكون الدراسة للطلاب ثلاثة أيام فى الأسبوع (السبت، الاثنين، الأربعاء) وبالنسبة للطالبات ثلاثة أيام أيضًا فى الأسبوع (الأحد، الثلاثاء، الخميس).

هذه الطريقة ستوفر على الدولة مليارات الجنيهات فى إنشاء المزيد من الجامعات.. وتخصص هذه المليارات فى امتصاص البطالة بإنشاء المزيد من مشروعات التصنيع واستصلاح الأراضى، كما أنها ستكون فرصة سانحة لإنماء المهارات والأعمال من السنة الأولى الجامعية.

٥- تعميم نظام المعاشات والأقدميات (مع شرط العمل والتدريب المكثف):

جميع الخريجين من حاملى الشهادات العليا والمتوسطة يفضلون العمل فى دواوين الحكومة والقطاع العام وشركات القطاع الخاص، مهما كان تدنى الرواتب، حيث تتوافر مظلة التأمينات مع الأقدمية الوظيفية والعلاوات.

وكذلك الأمر بالنسبة للذين لم يحصلوا على مؤهلات، نجدهم يفضلون الالتحاق بتلك الجهات لممارسة أدنى الوظائف (عمال- سعاة).

لكن هذه الجهات (الحكومة، قطاع عام، شركات قطاع خاص) لا تستوعب إلا القليل من القوى العاملة.

بينما الغالبية العظمى من القوى العاملة نجدها تعمل فى أعمال حرة ومزاولة المهن والحرف المختلفة، ويحصلون على رواتب أو دخول تصل إلى أضعاف مضاعفة. إذن هناك سبب جوهرى فى هذه المعادلة الصعبة.

هذا السبب يكمن فى عدم وجود الأمان فى وظائف غير مستقرة قد يتركونها فى أى وقت، فلا تحسب لهم أقدمية ولا يحصلون على أى معاش.

لذلك أرى تعميم نظام الأقدميات تحت مظلة التأمينات من تاريخ التخرج للمؤهلات العليا والمتوسطة، ومن تاريخ استلام أى عمل لغير المؤهلين، وذلك لأن مظلة التأمينات مع حق الأقدمية الوظيفية وكذلك العلاوات السنوية مع الترقيات.. كل هذا يمثل صمام الأمن والأمان رغم تدنى المرتبات. بينما الغالبية العظمى من القوى العاملة، وهم يمثلون حوالى ٩٠٪ محرومة تمامًا من عنصرى الأمن والأمان، رغم حصول بعضهم على دخول مجزية.

ونظام الأقدميات تحت مظلة التأمينات لا ولن يكون عشوائياً... بل يكون ذلك مع التدريب المكثف فى التخصصات، وإلحاقهم بالعمل المناسب مع شهادات الخبرة المعتمدة.

هذا النظام لن يكلف الدولة ولا أصحاب الأعمال الحرة شيئًا يذكر، حيث سيتم خصم أقساط المعاشات الشهرية بنسبة ١٠٪ من دخولهم.

وقد ذكر لى أحد القادمين من أوروبا أن جميع العاطلين بلا استثناء يحصلون على معاشات مجزية تكفيهم وأسرهم، وبما يحفظ لهم مكانتهم إلى حين إيجاد العمل المناسب عن طريق هيئات حكومية وغير حكومية مثل النقابات.

٦- تطوير الجيش المنتج على مستوى المحليات فى المدن والقرى (شركات أفراد):

ظهرت فكرة الجيش المنتج فى أعقاب اتفاقية السلام مع إسرائيل فى كامب ديفيد فى أوائل السبعينيات.

وقد ساهم الجيش فى تحقيق الإنجازات الهامة فى مصر، مثل الاتصالات، وأنفاق المترو، وتعبيد الطرق، وإقامة الجسور، وغير ذلك.

وكان ينبغى الاستمرار فى تطبيق هذه الفكرة الناجمة فى تحقيق المزيد من الإنجازات، ولكن حدث نوع من التوقف أو العمل البطىء لا ندرى ما أسبابه؟

والآن عندى تصور آخر لاستئناف أعمال الجيش المنتج، وهو ألا يقتصر عمله مركزياً فى القاهرة أو أحد المواقع، ولكن يكون له تواجد فى كافة المحليات فى القرى والأحياء فى شكل شركات أفراد تضم من القوى العاملة ما يلى:

أ- بعض المجندين من المؤهلات وغير المؤهلات المدربين فى تخصصاتهم.

ب- العاطلون عن العمل فى القرى والأحياء الذين لم يجدوا فرصًا للعمل رغم قدرتهم البدنية والعقلية.

جـ- طلاب الجامعات فى إجازتهم السنوية (ستة أشهر بالتناوب بين المجموعتين أ، ب المشار إليهما فى مقترح التعليم الجامعى).

ويكون من أهم المهمام المسندة إليها ما يلى:

أ- إنجاز كافة أعمال البنية التحتية مثل حفر الآبار، وشق الترع والمصارف، وتمديد المرافق، وتعبيد الطرق، واستصلاح الأراضى.

ب- تشغيل الطاقات المتاحة والممتلكات العاطلة.

جـ- تلبية طلبات الأفراد أو المجتمع الصغير (قرية- حى) فى أى أعمال مطلوب إنجازها مقابل أجور متعارف عليها.

والسؤال هنا: لماذا تسند هذه المهام العظمى للجيش المنتج؟

الجواب:

أ- للضبط والربط والالتزام، حيث سيكون هناك طوابير الصباح بعد صلاة الفجر وتناول الإفطار، ثم العمل الدءوب حتى أذان الظهر وتناول الغذاء مع القيلولة، وبعد صلاة العصر أعمال ترفيهية أو انفرادية إلى ما بعد صلاة العشاء ثم تناول العشاء قبل العشاء والنوم مبكرًا.

ب- معالجة أوجه القصور والوصول بالمجتمع إلى الأمان والنماء دون تحميل ميزانية الدولة أى أعباء مالية.

جـ- منع البطالة بضمان تشغيل كافة القوى العاملة وتوصيل الخدمات إلى كافة القرى والأحياء بصورة عادلة.

٧- إنشاء بنك التكافل الإسلامى لمستحقى الزكاة:

يمكن القول بأن البنوك عامة أصبحت من لوازم العصر التى لا يمكن الاستغناء

obeikan.com

عنها سواء فى المعاملات الداخلية أو الخارجـية، وذلك فى كافة المجالات الصناعية والتجارية والزراعية والعقارية والخدمية.

والبنوك أنشطتها متنوعة وعملياتها واسعة النطاق:

ومن أهم هذه الأعمال:

١- فتح الحسابات الجارية (بدون فوائد).

٢- إصدار خطابات الضمان.

٣- موافقات الاعتمادات المستندية.

٤- التحويلات الداخلية والخارجية.

٥- بيع وشراء العملات العالمية (أعمال الصرافة).

٦- القرض الحسن (بدون فوائد).

٧- تأجير خزائن للذهب والوثائق وغير ذلك من الأعمال.

وجميع هذه العمليات من الناحية الشرعية حلال، وإنما الحرام ينحصر فى قبول الودائع الاستـثمارية من العـملاء مقـابل فوائد (مدينة)، وكـذلك إعطاء القروض للعمـلاء بغرض الاستـهلاك أو الإنتاج مـقابل فوائد (دائنة)، والفـرق بين الفوائد الدائنة والمدينة هو ربح أو عائد للبنك.

لذلك نشأت المصارف الإسلامية للعمل فى البديل الإسلامى لعمليات الإقراض والاستقراض لرفع الحرج عن المسلمين.

هذا البديل يتمثل فى العقود الشرعية الحـاكمة للمعاملات الإسلامية، ومن أهم هذه العقود:

١- **المرابحات**: وهو أن يشترى المصرف الإسلامى ما يطلبـه العميل ثم يبيعه له نقدًا أو أجلاً طبقًا للنص الفقهى: اشتريتها بكذا وأبيعها لك بكذا.

٢- **المشاركات**: وهو أن يشارك المصـرف الإسلامى الأفراد أو الشركات بـنسبة محددة، مع تـقسيم الأرباح بينهمـا فى نهاية المدة أو العام، وغالبًـا ما تكون هذه المشاركات متناقصة ومنتهية بالتمليك للعميل.

٣- **المضاربات:** وهى على نوعين:

أ- إما أن يكون المصرف الإسلامى مضاربًا على الودائع الاستثمارية.

ب- وإما أن يكون العميل هو المضارب بالأموال التى يحصل عليها من المصرف الإسلامى.

وكان بنك ناصر الاجتماعى هو باكورة العمل الإسلامى فى البداية، لكن سرعان ما تحول إلى بنك تقليدى مثل باقى البنوك.

حتى البنوك الإسلامية (مثل فيصل الإسلامى وفروع بنك مصر للمعاملات الإسلامية) لم تسلم هى الأخرى من بعض الأخطاء التى تخالف الشريعة لأسباب أهمها:

١- همينة البنك المركزى على المصارف الإسلامية بلوائحه وقوانينه التى لا تفرق بين مصرف إسلامى وبنك تقليدى.

٢- معظم الكوادر العاملة فى المصارف الإسلامية لا تفقه الاقتصاد الإسلامى.

٣- تهميش دور الرقابة الشرعية كأداة فعالة فى تسيير المعاملات وفقًا للشريعة الإسلامية.

لذلك أرى أنه مع تطبيق فريضة الزكاة التى مازالت غائبة حتى الآن إنشاء بنك التكافل الإسلامى، ويقتصر نشاطه مع مستحقى الزكاة[١].

هذا البنك المقترح (بنك التكافل الإسلامى) ستكون أهم موارده هى أموال الزكاة المحصلة بأنواعها المنصوص عليها فى كتب الفقه[٢].

١- زكاة المال الذى يحول عليه الحولُ متى بلغ النِصَاب.

٢- زكاة الزروع والثمار (وقت الحصاد).

٣- زكاة عروض التجارة (من واقع الميزانيات الختامية).

---

(١) توجد محاولات من بعض رجال الاقتصاد الإسلامى لإفشاء مثل هذا البنك أطلقوا عليه اسم «بنك الفقراء».

(٢) فقه الزكاة (جزئين) للدكتور يوسف القرضاوى..

٤- زكاة النعم (الإبل والبقر والغنم وما شابه) وهى السائمة التى ترعى من العشب فى أرض الله (أملاك الدولة أو الوقف).

٥- زكاة العمارات (بنسبة ٥٪ من إجمالى الإيجارات المحصلة).

٦- زكاة الأسهم بنسبة ١٠٪ من صافى الربح[١].

٧- زكاة المستغلات (بنسبة ١٠٪ من صافى الربح)[٢].

٨- زكاة المستخرج من البحار والأنهار (الأسماك واللؤلؤ) ومن باطن الأرض (مثل الركاز والبترول) بنسبة الخمس.

٩- زكاة الفطر (قدر صاع من أطيب الحبوب والبقوليات المتواجدة).

وهى واجبة على كل مسلم غنى وفقير، ذكر وأنثى، حر وعبد، كبار وصغار.

ويتم حصر الأموال المستحق عنها الزكاة عن طريق محاسبى الزكاة التابعين لديوان الزكاة، كما يتم حصر مستحقى الزكاة عن طريق الأخصائيين الاجتماعيين التابعين لديوان الزكاة.

هذا البنك تتواجد له فروع فى كافة المجالس المحلية فى أحياء المدن والقرى، حيث يتواجد موظفى ديوان الزكاة.

وتتوزع أعماله فى كافة المساجد المتواجدة فى المحليات، حيث يتم حصر من تؤخذ منهم الزكاة، وكذلك المستحقين عن طريق أهل الحل والعقد فى كل مسجد.

يحق لهذا البنك قبول الحسابات الجارية والأمانات وما شابه ذلك، وتكون نسبة منها (حوالى ٥٠٪) بغرض القرض الحسن[٣].

وكذلك قبول المعونات من الهيئات الخيرية فى الداخل والخارج، سواء كانت حكومة أو غير حكومة.

---

(١) بالنسبة لزكاة الاحتياطات والمخصصات والأرباح المميزة مازالت قيد البحث (لاختلاف وجهات النظر).

(٢) زكاة المستغلات مثل تربية الحيوانات وعسل النحل ودود القز.

(٣) يوجد اقتراح للدكتور محمد شوقى الفنجرى بإلزام البنوك الإسلامية بمنح صغار المستثمرين قروضًا حسنة بنسبة ٥٠٪ من قيمة الحسابات الجارية (نشر بالجرائد الرسمية).

مع إنشاء هذا البنك وبداية نشاطه فلا ولن يتواجد عاطل واحد من مستحقى الزكاة، حيث تفتح لهم أبواب العمل من خلال المشروعات الاستثمارية من أموال الزكاة، ويعطوا من المال ما يصيب لهم قوامًا من عيش.

ويمكن لهذا البنك إقراض الشباب قروضًا حسنة لشراء الآلات والخامات فى مشروعاتهم الصغيرة، مع تسويق منتجاتهم وتدريبهم على المهارة.

القسم الثالث

بين حد الكفاية وتصويب القوانين وتشغيل الطاقات المتاحة واستغلال الثروات والأملاك

تمهيد:

سبق أن ذكرنا بأن العالم الإسلامى فيه من المصانع والأرضى الخصبة والمشروعات العقارية والخدمية والثروات ما يجعل أىُّ مسلم فى العالم يعيش فى مستوى من المعيشة لا يقل عن أى دولة متقدمة فى العالم.

لكن عدم تشغيل الطاقات المتاحة وعدم استغلال الثروات وعدم الاستفادة من الاختراعات والبحوث والابتكارات جعل العالم الإسلامى فى مصاف الدول النامية أو المتخلفة، ومشكلة البطالة فيها متزايدة إلى درجة الخطورة.

وللخروج من هذه المشكلات المزمنة التى لا مبرر لها والتى أورثت الأمة الإسلامية الفقر والجهل والمرض.

يتحتم علينا إيجاد بعض الحلول الجذرية لتشغيل الطاقات المتاحة واستغلال الثروات.

هذه الحلول الجذرية نبرزها فى ثلاثة مقترحات كما يلى:

أولاً: تصويب النظم والقوانين مع متطلبات تنمية المجتمع.

ثانيًا: حصر الثروات والأملاك غير المستغلة.

ثالثًا: إعادة النظر فى النظم الضرائبية والرسوم الجمركية.

أولاً: تصويب النظم والقوانين مع متطلبات تنمية المجتمع:

التنمية الاقتصادية فى مصر تتجه نحو خصخصة القطاع العام بالتدريج، ظنا من المسئولين أن فى ذلك الخروج من الأزمة الاقتصادية المزمنة.

لكنها لم تفكر فى أسباب الخسائر المتتالية وعدم تطوير المنتج وزيادة التكاليف أو الأعباء عن الحد المسموح به.

بعض المسئولين الخبراء وأساتذة الجامعات لا يحبذون التسرع أو العجالة، ويرون التريث لحين توفيق أوضاع كافة الشركات العامة والخاصة

فمثلاً هناك شركات قطاع عام ناجحة مثل مجمع الألمونيوم فى نجع حمادى، وشركات قطاع خاص أشهرت إفلاسها.

ومن أساليب توفيق الأوضاع فى شركات القطاع العام بدلاً من الإسراع فى خصخصتها على سبيل المثال:

- تشغيل الطاقة المتاحة بكاملها حتى يمكن زيادة الإنتاج.
- مراعاة الجودة مع تطوير المنتج وتخفيض الأسعار.
- تغيير جذرى للهيكل الوظيفى فى الشركات، بما لا يسمح بتواجد البطالة المقنعة بين العاملين، ولا مظاهر الإسراف فى الإدارة العليا.

وأما بالنسبة لشركات القطاع الخاص فإنه ينبغى مراجعة أعمالها أولاً بأول من الجهاز المركزى للمحاسبات، دون الاعتماد كلية على مكاتب المراجعة حتى لا يخسر المساهمون فى البورصات، وحتى لا ينخدع أصحاب رؤوس الأموال فى شركات توظيف الأموال الوهمية.

إن توفيق أوضاع الشركات يحتاج إلى نوع من الخبرة أو الحكمة، حتى لا تنقلب الأهداف إلى نتائج عكسية لا يحمد عقباها، مثل ما حدث من نتائج للقرارات الاشتراكية فى الستينيات مازالت سارية حتى الآن ومن أهم تلك القرارات.

١- قانون العمالة الكاملة:

حيث كان من نتائج ذلك القانون تواجد البطالة المقنعة على نطاق واسع، وخاصة فى دواوين الحكومة والمحليات والقطاع العام والقطاع الزراعى.

وكان الأجدر أن تكون العمالة الكاملة متوافقة مع التوسع فى المشروعات الاستثمارية، وتشغيل الطاقة المتاحة وإنماء الثروات.

٢- قانون مجانية التعليم:

حيث أصبحت كافة طبقات الشعب من مستحقى الزكاة ومحدودى الدخل والأغنياء متمتعة أو مستفيدة من تلك المجانية، دون مجرد التفكير أو البحث عن المستحقين وغير المستحقين.

وكان الأجدر أن تكون المجانية الكاملة لمستحقى الزكاة، ونصف المجانية لمحدودى الدخل، ودون المجانية أو دفع الرسوم بالنسبة للأغنياء، مع قبول التبرعات أو المعونات الداخلية والخارجية لهذا الغرض.

وأرجو من الله أن تسعى الحكومة الراهنة لتطبيق ذلك.

٣- قانون الإيجارات بالنسبة للأراضى الزراعية والمبانى السكنية:

بالنسبة للأراضى الزراعية:

فقد ظل الإيجار الثابت منذ الستينيات وحتى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك فى التسعينيات، وكان قدره ما يقرب من ستين جنيهًا للفدان الواحد.

وبسبب الظلم البين على أصحاب الأملاك الزراعية فقد صدر قانون تعديل الإيجارات بين المالك والمستأجر، بجعل الإيجارات محددة بالمدد مع إعطاء الحق للمالك بزراعة أرضه أو تأجيرها للغير.

وهذا من شرع الإسلام، حيث إن من شروط عقد الإيجار أو الإجارة (إجارة الأعيان) تحديد المدة والتراضى بين الطرفين.

لكن ما حدث بعد ذلك بلوغ القيمة الإيجارية للفدان الواحد إلى حوالى ثلاثة آلاف جنيه، بما يزيد عن صافى القيمة الإنتاجية أو العائد للمستأجر.

سألت أحد المزارعين: ما الهدف من استمرار التأجير؟

قال لتربية الجاموس والأبقار والانتفاع بألبانها ولحومها. هنا ينبغى تدخل الدولة لجعل القيمة الإيجارية سنوياً (نسبة من الناتج النصف أو الثلث) بحسب طبيعة الأرض ونوع المحصول، لضمان استمرار الاستقرار ومنعًا لشبهات الربا أو الربا بعينه.

أما بالنسبة لإيجارات المبانى السكنية:

فقد صدرت ثلاثة قوانين لتنظيم إيجارات المساكن والمحلات والمكاتب، لمعالجة القوانين الاشتراكية المجمدة حتى تكون القيمة الإيجارية على مستوى الأسعار الحالية، خاصة وأنه يوجد على مستوى المدن حوالى ٥٠٪ من البنايات إيجاراتها السنوية تكاد تصل إلى الصفر أو تحت الصفر بعد خصم مصروفات الصيانة والخدمة.

لكن مجلس الشعب للأسف لم يوافق إلا على قانون واحد وهو ترك إيجارات المبانى الجديدة للعرض والطلب، مما جعل القيمة الإيجارية الجديدة تصل إلى أضعاف رواتب حديثى التخرج.

هنا نجد التناقص الكبير بين إيجارات للمساكن القديمة التى تكاد تصل إلى الصفر، وإيجارات للمساكن الجديدة التى لا يقدر على دفعها إلا وكلاء الوزارات ورجال الأعمال.

وما ينبغى على الفور هو تدخل الدولة لوضع معايير جديدة للإيجارات تحقق العدالة للمالك والمستأجر، مع شرط ألا تتجاوز القيمة الإيجارية ربع الراتب أو الدخل بالنسبة للموظف وغير الموظف لضمان الاستقرار.

هناك بعض قوانين متناثرة مثل زيادة القيمة الإيجارية للمحلات والمكاتب، مع إعطاء مالك البناء القديم حق استغلالها فى حالة عدم وجود أى قريب للمستأجر المتوفى من الدرجة الأولى كان يقطن معه فى مسكنه.

لكن هذه القوانين لا تعالج المشكلة بأكملها، بل قد تخلق مشكلات أخرى حيث ينبغى مراعاة الرؤية الشرعية على أرض الواقع أو ما يسمى حديثًا بفقه

الواقع، وهو أن يكون صاحب المحل أو المكتب مشاركًا مع صاحب العمل، وتوزيع العائد بالنسبة المتفق عليها فى العقد.

ثانيًا: حصر الثروات والأملاك غير المستغلة:

من حيث المبدأ يمكن وضع معادلة إحصائية كما يلى:

القيمة الضائعة بسبب عدم استغلال بعض الثروات والأملاك، تساوى تمامًا تكلفة عدم تشغيل العاطلين والبطالة المقنعة وغير الراغبين فى العمل بسبب المعاش وغير ذلك.

لذلك فإن حصر الثروات والأملاك غير المستغلة لها أهميتها العظمى؛ لتشغيل القوى البشرية ذكورًا وإناثًا عدا الأطفال أقل من سن السابعة والعاجزين تمامًا عن العمل.

ويمكن حصر الثروات الضائعة والأملاك غير المستغلة كما يلى:

١- بالنسبة للثروات الضائعة (أملاك الدولة):

فهى على سبيل المثال:

- صحراء مصر الشائعة التى تمثل حوالى ٩٠٪ من المساحة الكلية.

- حوالى مليونى فدان أرض خصبة وصالحة للزراعة حول بحيرة ناصر تحتاج فقط تمديد المرافق وبناء المدن والقرى حولها.

- شواطئ البحار (البحرين الأبيض والأحمر) وشواطئ النيل بفرعية (دمياط ورشيد) والترع والمصارف والمساقى التى يمكن استغلالها بمواصفات بيئية صالحة، بالإضافة إلى زراعتها بأشجار الثمار والنخيل.

أملاك الدولة بين سندان واضعى اليد عليها ومطرقة ضياعها

فى سياق هذا الموضوع (حصر الثروات) نجد أن نظم وقوانين ولوائح وضع اليد السائدة حاليًا فى مصر ليست محكمة، وليست واضحة المعالم، وليست عادلة، والعشوائية هى الأقرب حينما تحاول أى مؤسسة أو جمعية أو فرد الحصول على

قطعة أرض بوضع اليـد على أرض صـحراوية أو موات لم تصـل إليـها المرافق أو أرض داخل أو فى زمام المدن والقرى بغير أصحاب.

معظم هذه الأراضى غـالبًا ما تكون صحـراوية، ولكنها فى نفس الوقت تكون قريبة من الطرق السريعة أو بعض الأماكن المأهولة بالسكان.

وغالبًا ما تكون هذه الأراضى تابعة للبدو والمقيمين فيها، أو البدو الرحل لمجرد وضع علامة على الأرض كإثبات حق بحـسب العرف أن هذه المساحة ملك لفلان من الناس.

ووضع اليد هنا ينقسم إلى حالتين:

الحالة الأولى: وضع اليد العرفى بين قبائل البدو دون علم المسئولين فى الحكومة.

الحـالة الثانيـة: وضع اليد الرسـمى عن طريق دائرة الأراضى بكل مـحافظة عن طريق كشف تفـصيلى بالاسم والمساحـة وتحديد الموقع مقابل رسـوم رمزية، يكون من حق واضع اليد التقدم بتسجيل الملكية بعد إعمارها بالخضرة أو المبانى.

هذه النظم القائمة فى ظاهرها الرحمة لكنها فى الحقـيقة تحمل فى طياتها المشاق والمتاعب، يصل بعضها إلى نزاعات بين أطراف متعددة فى المحاكم.

فما هو الحل الأمثل لاستغلال هذه الملكيات وفض المنازعات؟

الحل الأمثل يتمثل فيما يلى:

أ- تحديد الأماكن التى يمكن استغلالها فى المستقبل القريب.

ب- تمديد المرافق تدريجـيا من الرسـوم المحـصلة من راغبى الشـراء عن طريق جمعيات الإسكان أو الأراضى المستصلحة.

جـ - إعطاء مهلة للمشـترين لاستثمـار الأرض خلال ثلاث سنوات بعد تمديد المرافق اللازمة بحسب مواصفات وتقسيمات المحافظة.

بهذا الأسـلوب يمكن القضـاء على العشـوائية وعـمليات البـيع والشراء غـير المشروعة وضمان استثمار الأرض.

أملاك الشركات والأفراد غير المستغلة: فهى على سبيل المثال:

- الشقق والمبانى المغلقة، وقد قدرت فى القاهرة وحدها بحوالى مليون ونصف المليون مسكن، معظمها يتواجد فى الأحياء القديمة والمدن الجديدة التى لا يقطنها إلا القليل.

- الأراضى المستصلحة التى تركها أصحابها لعدم توافر رؤوس الأموال، وإهمال الحكومة فى مد المرافق إليها.

- الشركات والمصانع التى لا تعمل بكامل طاقتها لأسباب داخل هذه الشركات والمصانع، أو لأسباب خارج مسئوليتها تقع مسئوليتها على عاتق الدولة.

الأسباب الداخلية كثيرة نذكر منها:

- عدم وجود العمالة الماهرة.

- عدم وجود الآلات الحديثة.

- عدم القدرة على تسويق المنتجات.

أما عن الأسباب الخارجية فهى كثيرة نذكر منها:

- العشوائية فى استيراد سلع من الخارج ربما كانت أقل جودة.

- فرض نظم وقوانين مثل الضرائب والجمارك قد تكون معوقة للإنتاج.

- عدم استجابة المسئولين لحل مشكلات العاملين فى توفير الخدمات الصحية، والتعليمية، والإسكان، ووسائل المواصلات.

بالطبع إذا ما قامت الدولة بوضع خطط عشرية للاستفادة من الثروات الضائعة فسوف تزداد الدخول ويعم الرخاء وتنتهى مشكلة البطالة.

وإذا ما فرضت ضرائب على الشقق والمبانى المغلقة بما يوازى نصف القيمة الإيجارية على الأقل، فسوف يكون ذلك حافزًا قويّاً على استغلال أو تأجير تلك الشقق أو المبانى.

obeikan.com

أراضى البناء والأراضى المستصلحة التى تركها أصحابها

يطبق عليهم الحديث النبوى:

«ليس لمحتجز أو محتجر حق بعد ثلاث سنين».

من خلال هذا الحديث فإن صاحب هذه الأرض يخير بين ثلاث:

- إما أن يستثمرها.
- وإما أن يؤجرها.
- وإما أن يبيعها.

ولإظهار مدى ضخامة الخسائر التى تقدر بالمليارات من الجنيهات بسبب عدم استغلال هذه الأملاك.

أذكر فقط ثلاث بنايات غير مأهولة بالسكان مطلقًا، وخرابة مساحتها حوالى ألف متر بجوار مسكنى.

هذه المساكن والخرابة لها قصص فى المحاكم منذ عشر سنوات أو أكثر بين أطراف النزاع (الورثة والحكومة والبنك)، ولم يفصل فى شأنها، وتقدر قيمة كل منها بملايين الجنيهات والخرابة (١٠٠٠م٢) تقريبًا.

هذه المشكلات لو عرضت على القاضى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى عهد أبى الصديق رضى الله عنه (كان قاضيًا فى عهده) لسهل حلها فى يوم وليلة، لكن المصيبة العظمى فى مصر أن مئات الآلاف من القضايا معروضة على المحاكم منذ سنوات طويلة ولم يفصل فى شأنها، مما ضيع على مصر المليارات من الجنيهات سنوياً، وكانت سببًا فى الفقر وانتشار البطالة وارتفاع أسعار هذه الخرابات أو ما يسمى بتسقيع العقارات.

وأقولها بصدق وأمانة: أن رد المظالم لابد وأن يكون على الفور عن طريق محاكم الأسرة ولجان المصالحة وهيئات التحكيم، تخفيفا عن كاهل المحاكم الغارقة فى ملايين القضايا، هذا علما بأن عدم الفصل فى قضايا تستمر لسنوات طويلة جرائم لا تغتفر.

ثالثًا: إعادة النظر فى النظم الضرائبية والرسوم الجمركية (من منظور إسلامى):

الضرائب قديما كانت تسمى بالمكوس، وهذا المسمى يعنى ظلم الحكام على المحكومين، كان ذلك فى عصور الظلمات.

هذه المكوس أو الضرائب أصبح معترفا بها فى الدول الرأسمالية التى تخلت عن الديانة النصرانية والديانة اليهودية مع النهضة الأوربية.

للأسف هذه النظم الضرائبية طبقت فى العالم الإسلامى بعد أن صارت فريضة الزكاة غائبة منذ عهد نابليون الذى ألغى الشريعة الإسلامية والتأريخ بالسنة الهجرية.

فما هو حكم الإسلام فى تحصيل الضرائب؟

تعاليم الإسلام أعطت الإمام أو الحاكم الحق فى تحصيل ضرائب من الأغنياء إذا خلا بيت المال، ولكن ليس بديلا عن الزكاة وخاصة فى أوقات الأزمات (الحروب والكوارث والفيضانات) حتى وإن بلغ شطر أموالهم (النصف).

فالضرائب حق الحكام فى وقت الأزمات مع شرط العدالة وعدم الدورية، والزكاة حق الله فلم تترك لملك مقرب ولا لنبى مرسل، تصرف فى مصارفها الثمانية المحددة بنص الآية رقم ٦٠ فى سورة التوبة فى قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾.

وأما بالنسبة للرسوم الجمركية فقد كانت لا تتجاوز نسبة العشر من قيمة البضائع الواردة من بلاد الكفر، كما سنها عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

وهكذا نجد أنه مع تصويب النظم الضرائبية والجمركية، مع إحياء فريضة الزكاة سيكون ذلك سببا فى الرخاء ومنع البطالة وإعادة تشغيل المشروعات التى أشهرت إفلاسها بسبب الضرائب والرسوم الجمركية الظالمة.

*****